مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 16 العدد 2، 2019، ص ص 559- 582

النقود العثمانيّة في لواء القدس في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي

زهير غنايم غنايم وعثمان إسماعيل الطل *

تاريخ الاستلام 2019/2/25 تاريخ القبول 2019/3/27

ملخّص

يتناول هذا البحث النقود العثمانية التي كانت متداولة في لواء القدس في القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وكانت هذه النقود على ثلاثة أنواع هي: النقود الذهبية التي تسمى السلطاني، والنقود الفضية ومنها الأقجة والبارة، والقطع الفضية السليمانية والدرهم ثم القروش، ومنها القروش العددية والقروش الأسدية.

الكلمات المفتاحية: السلطاني، الأقجة، البارة، الدرهم، القرش.

المقدّمة

أصدر السلاطين العثمانيون منذ قيام الدولة العثمانيّة العديد من النقود الذهبيّة والفضيّة والنحاسيّة، وغالبًا ما كانت هذه النقود تسك على نمط نقود الدول الإسلاميّة السابقة للعثمانيين، وخاصة نقود الدولة السلجوقية والدولة الفارسية والدولة المملوكية، أو على نمط نقود الدول الأوروبيّة، وكانت هذه النقود تتفاوت من حيث وزنها وكمية الذهب والفضة فيها، فقد تصدر بنسبة عالية من الذهب والفضة وبحجم معين ليُعاد صكها بعد ذلك بنسب أقل من هذين المعدنين وبوزن وحجم أقل من الأولى، الأمر الذي سبب إرباكًا في الحركة الاقتصاديّة وارتفاعا في الأسعار، وأدّى إلى الاحتجاجات بين السكان.

وقد انتشرت النقود العثمانية في فلسطين بعد سيطرة السلطان سليم الأول العثماني عليها بعد معركة مرج دابق عام 921 هـ/1516م، حيث كانت فلسطين في القرن الحادي عشر الهجري/ السادس عشر الميلادي تتكون من ألوية هي: القدس، ونابلس، وصفد، واللجون، وغزة، وتتبع جميعها لولاية الشام[1].

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2019.

* دائرة التاريخ، كليّة الآداب، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

وقد اعتمدت الدراسة على سجلات محكمة القدس الشرعية التي كان يدون فيها مختلف القضايا الاقتصادية، مثل عمليات البيع والشراء، وتأجير الأراضي وتحصيل عائدات التيمار[2] (الإقطاع العسكري)، وكذلك كانت تسجل فيها الوصايا والإرث وعقود الزواج والطلاق، والمراسيم التي تصدر عن السلاطين وتخص لواء القدس.

أولا. النقود الذهبية (السلطاني)

بدأ العثمانيون بسك النقود الذهبية الخالصة التي أسموها حسنة أو سلطاني سنة 882هـ/1477م في زمن السلطان محمد بن مراد (855-886هـ/1480-1481م)، وقد بقي السلطاني ونقاؤه دون تغير حتى أواخر القرن السابع عشر الميلادي، وقد سك السلطاني على نمط ومقاييس الدوكا الذهبي الذي أصدرته مدينة البندقية الإيطالية في القرن الثالث عشر الميلادي[3].

واستمر سك السلطاني بعد ذلك من لدن السلاطين العثمانيين، فقد سك في زمن السلطان با يزيد الثاني (886-918هـ/1481-1512م)، وفي زمن السلطان سليم الأول (918-926هـ /1512-1520م) وعرف باسم سلطاني، وفي عهد السلطان مراد الرابع 1032هـ/1623م، وإبراهيم الأول 1049هـ/1640م وعرف بالشريفي[4].

وبعد سيطرة السلطان سليم الأول العثماني على مصر عام 922هـ/1517م بدأ بسك النقود الذهبية فيها على نمط النقد الذهبي المملوكي الذي كان يُعرف بالأشرفي[5].

وانتشر التعامل بالسلطاني في فلسطين بعد سيطرة العثمانيين على بلاد الشام عام 921هـ/1516م، واستخدم في المعاملات المالية والتجارية سواء في جباية الضرائب والرسوم أو في دفع الأجور، وفي عمليات البيع والشراء، وفي عمليات وقف النقود.

ذكر السلطاني في سجلات المحكمة الشرعيّة في القدس بتسميات مختلفة منها السلطاني الذهبي، وذكر مقترنًا باسم السلطان الذي أصدره، أو مقترنًا بصفات معينة مثل السلطاني الجديد، والسلطاني الذهب الطيب، والسلطاني التام الوزن والعيار.

1- السلطاني الذهبي

ذكر السلطاني مقرونًا بالذهبي في المعاملات المالية في سجلات المحكمة الشرعيّة في القدس، فقد وقف الشيخ عمر بن شيخ الدّين أبو عبد الله محمد بن أبي اللطف 200 سلطاني ذهب[6]، وتزوج الحاج مسعود بن أحمد المغربي من زهرة بنت سعيد المغربي على مهر (صداق) قدره 16 سلطاني[7].

بينما اشترى القاضي شمس الدّين محمد بن ربيع بماله من محمد بن محمد المزاهري الجارية المدعوة غزال بنت عبدالله الحبشية بمبلغ 22 سلطاني ذهب[8]، وأمر الحاكم الشرعي تعيين إبراهيم بن محمود حلبي الشهير نسبه بابن ولي في وظيفة قراءة الجزء الشريف في كلّ يوم بالصخرة، بما لها من الأمر في كلّ سنة سلطاني ذهب[9]، وتزوج كريم بن موسى الأزعر ابنة عمه سعد الملوك على مهر قدره 65 سلطاني ذهب [10]، واشترى أحمد بن محمد الصيقلي النابلسي ثلث الدار الواقعة في القدس بمبلغ 13 سلطاني ذهب[11]، واشترى الخواجة غرس الدّين بن شمس الدّين الشهير بابن مجيج الحصة الشائعة وقدرها 5.5 قيراط[12] من المصبنة الواقعة في الرملة[13] بمبلغ 72 سلطاني ذهب[14].

2- السلطاني الجديد

وذكرت السجلات الشرعيّة السلطاني الذهبي الجديد بمعنى الذي سك حديثا ليتميز عن سابقه، فقد وقف فتح الله بن درويش محمد 200 سلطاني من الذهب السلطاني الجديد[15]. واشترى حسين جلبي بن نصوح جاويش الربع ستة قراريط في جميع الدار الواقعة في القدس بمبلغ 32 سلطاني من الذهب السلطاني الجديد[16].

وقد يقرن السلطاني بصفة الطيب بمعنى الكامل النقاء من الذهب، فقد استأجر عبد القادر بن علي المصري نصف المصبنتين في عقبة الظاهرية بالقدس لمدة ثلاث سنوات بأجرة مقدارها 100 سلطاني من الذهب السلطاني الطيب[17]، وفي أخرى وزع قدوة الأكابر محمد المتولي على وقف الوزير رستم باشا[18] 324 سلطاني من الذهب السلطاني الجديد الطيب، وهي أرباح النقود التي وقفها الوزير[19].

ويقرن السلطاني أحيانًا بالجديد معاملة تاريخه أي المتداول عند إصداره، فقد ترتب في ذمة بدر الدّين بن خليل بن عسيلة لجهة وقف محمد بك نائب صفد مبلغ 23 سلطاني من الذهب الجديد معاملة تاريخه[20].

وقد يقرن السلطاني بعبارة السلطاني الجديد التام الوزن؛ وذلك لتميزه عن الأنواع الأخرى من السلطاني الناقصة الوزن، فقد أقر حسن بك بلوك[21] باشي الينكرجيه[22] بدمشق الشام أنه قبض من بيرام جاويش بن مصطفى[23] 63 من الذهب السلطاني الجديد التام الوزن وهو بقية الخراج (الجزية)[24] الذي قبضه بيرام من نصارى القدس عن سنة 960هـ/1552م[25].

وجاء في حجة أخرى أن نصف قرية لفتا[26] الجارية في وقف سيف الدّين عيسى بن أبي القاسم الهكاري أجرت لمدة سنة بمقدار 17.5 من الذهب السلطاني الجديد التام الوزن السالم من العيب[27]. وقد يقرن السلطاني بعبارة السلطاني التام الوزن والعيار، فقد وقفت خديجة بنت

عيسى 20 سلطاني تام الوزن والعيار[28]، ووقف محمود بن نجم الدّين الغزي 50 سلطاني من الذهب السلطاني التام الوزن والعيار[29]، ويظهر من التأكيد على صفة التام الوزن والعيار والسالم من العيب عند ذكر السلطاني أن هناك أنواعا من هذه العملة التي يتداولونها كانت ناقصة الوزن والعيار.

كما ذكر السجل الشرعي السلطاني المرادي نسبة إلى السلطان مراد بن سليم الذي تولى العرش (982 – 1003 هـ/1574 – 1592م)[30] الذي كان يقرن بعبارة التام الوزن والعيار، فقد وقف حسن جلبي بن يوسف بك أحد السباهية[31] بالباب العالي[32] 30 سلطاني من الذهب العثماني المرادي التام الوزن والعيار[33]، ووقف فخر الأماجد أحمد جلبي بن درويش محمد من الزعماء بالباب العالي 30 سلطاني من الذهب السلطاني المرادي[34]، بينما وقفت بلقيس خاتون 170 سلطاني من الذهب السلطاني المرادي التام الوزن والعيار[35]، ووقف محمود بن الشيخ محمود بن نجم الدّين الغزي 50 سلطاني من الذهب السلطاني المرادي التام الوزن والعيار[36].

وكان السلطاني يُعرف أحيانًا باسم البلد الذي صك فيه، نحو: السلطاني المصري[37]، فقد وقف أبو الهدى بن الشيخ تاج الدّين بن داود 20 سلطاني مصري[38]، ووقف درويش بن محمد بن عبد الجبار 15 سلطاني مصري[39].

وفي حجة أخرى ذكر السلطاني الذهبي الإبراهيمي[40] والحلبي والدمشقي[41]، فقد وقف محمد أفندي بن إبراهيم الكاتب بالباب العالي تسعين سلطاني ذهب شريفي ومائة سلطاني من الذهب الإبراهيمي والحلبي والدمشقي[42].

ويظهر أن السلطاني الذهب اتخذ تسميات مختلفة تبعًا للسلطان الذي سك في عهده أو لشكله أو مكان سكه، أو تسميات محلية تبعا لشكله، ففي إحدى الحجج أن الإيرادات التي جمعها عبد الكريم آغا المتولي على أوقاف العمارة العامرة[43] من القرى الجارية في الوقف عليها كانت تتكون من 6205 سلطاني تام الوزن و26 دينار ذهب سليمي و8 دنانير ذهب أبو حلقه و9 دنانير ذهب خداوندكاري[44] شامي و12 دينار ذهب خداوندكاري حلق ودينار سلطاني مصري[45].

واستمر استعمال النقود الذهبية المملوكيّة في فلسطين في العصر العثماني، فيذكر خليل ساحل أن وحدة النقد الذهبي في مصر وسوريا أيام المماليك هي الأشرفية المنسوبة إلى كلّ من يسكها من السلاطين المماليك، كالأشرفية الغورية[46] والأشرفية القايتبانية[47].

وأوضحت السجلات الشرعيّة العملات المملوكيّة التي كانت مستخدمة في فلسطين في العصر العثماني، ففي إحدى الحجج أن عز الدّين بن موسى بن سكري ادعى على حسن بن سالم قرية

دير السد[48] ظاهر القدس أن والده أقرض المدعى عليه دينارين ذهب قايتباي عنها سبعون قطعة[49].

وفي حجة أخرى أن ما جمع من حاصلات أوقاف العمارة العامرة عام 927 هـ/1570م بلغ ستة عشر دينار ذهب طمباي[50] وخمسة عشر دينار ذهب قايتباي ودينار ذهب جقمق[51]، وفي حجة أخرى أن محمد بك السباهي بلواء الشام جمع 436 سلطاني ذهب دينار غوري وهو خراج الذمة بمدينتي الرملة وغزة[52].

وقد يقرن الذهب المملوكي بصفة السالم من العيب، فقد ادعت المرأة قمرا بنت أبي بكر بن الخواجا شمس الدّين محمد العنبوسي زوجة الحاج صلاح الدّين بن أبي اللطف بن داود أنها تستحق من زوجها مبلغًا قدره أربعين دينار ذهب قايتباي السالم من العيب[53].

ومن العملات الذهبية التي أشار إليها السجل الشرعي: القبرصي الذهبي الذي صك في جزيرة قبرص بعد سيطرة العثمانيين عليها، ففي إحدى الحجج أن الخواجا شمس الدّين محمد بن العقاد بن ارغون اشترى من ذياب بن محمد الهلس 5 قراريط من غراس العنب والتين الواقعة ظاهر القدس بمبلغ 7 قبارصة[54]. وفي حجة أخرى أن عبد الكريم خليفة بن حسين أجر لحمزة بن محمود جلبي ما هو بملكه جميع القبو[55] بخط باب الحديد بمبلغ عشرة قبارصة لمدة ثلاثين سنة[56].

بينما قبض إبراهيم بن محمد النقيب من محمد بن إبراهيم ما كان له بذمته مبلغ عشرة قبارصة ذهب[57]، بينما اشترى بيرام جاويش بن مصطفى جميع الدار الواقعة في القدس بمبلغ 250 قبرصي ذهب[58]. وجاء في حجة أخرى أن السلطاني القبرصي يساوي 40 قطعة (بارة) مصرية وهذا ما يظهر من الحجة التالية وفيها أنه استقرت مقاطعة أوقاف الحرم الخليلي في جبل نابلس وبني صعب[59] في عهدة الشيخ عبيد الداجوني عن واجب سنة 1002هـ/1594م بمبلغ 16 ألف قطعة مصرية بحساب 400 قبرصي معاملة مصر[60] وهذا يعني أن الذهب القبرصي يساوي 40 قطعة مصرية.

وورد في حجة أخرى أن المستفيدين من الصرة المصرية[61] في القدس وكلوا الشيخ صالح بن عبد الكريم في قبض علوفتهم (أجورهم) من الصرة المصرية التي قيمتها 883 سلطاني حسابًا عن كلّ سلطاني 40 قطعة مصرية التي كميتها بالقروش الأسدية 1077 قرشًا[62].

ثانيا. العملات الفضية

1- الأقجة

وهي أول نقد فضي عثماني، وقد سك في عهد السلطان عثمان بن أرطغرل عام 729 هـ/ 1301م على نمط الدرهم السلجوقي، وكانت تحتوي على نسبة 95% فضة، ثم صدرت بعد ذلك على شكل قطعة بأقجتين وأخرى بخمس أقجات في عهد السلطان أورخان بن عثمان سنة 727هـ/1326م، وفي عهد السلطان محمد الفاتح سكت الأقجة عام 874 هـ/ 1470م من فئة عشرة أقجات[63].

وقد خفض وزن الأقجة بعد ذلك عندما سكّت في عهد السلاطين العثمانيين الآخرين، ففي زمن السلطان سليم الثاني (974-982 هـ/ 1566-1574م) تم تخفيض الأقجة بعد تقطيع كلّ 100 درهم فضة إلى 490 أقجة، ثم قطع كلّ 100 درهم فضة إلى 533 أقجة، وخلال الفترة (991-993 هـ/ 1584-1586م) تم تقطيع 100 درهم إلى 800 أقجة، وتم تخفيض سعر الأقجة مقابل السلطاني الذهب من 60 أقجة إلى 120 أقجة بهدف زيادة دخل الدولة وذلك لنقص كميات الفضة التي واجهته الدولة، كما أنه يزيد مقدار الأقجة المتداولة بين الناس، ولكن ذلك يخفض القدرة الشرائية للأقجة ويزيد من ارتفاع أسعار السلع بالأقجة.

انتشر استخدام الأقجة في فلسطين منذ بداية الحكم العثماني، فكانت العملة المستخدمة في تقدير الرسوم والضرائب المفروضة في لواء القدس، فمثلاً كانت الرسوم والضرائب المفروضة على قرية برقا[64] سنة 970هـ/1562م تبلغ 4880 أقجة بينما كانت على قرية عين توت[65] في السنة نفسها تبلغ 1978 أقجة[66].

ووفقًا لسجلات المحكمة الشرعيّة في القدس، كانت الأقجة تسمى بالعثمانيّة، وتستخدم عند تحديد أجور العاملين بشكل يومي، فمثلاً كان شهاب الدّين بن القاضي شرف الدّين بن طهبوب يتولى وظيفة الأذان بحرم الخليل بما لها من المعلوم في كلّ يوم ثلاثة عثمانيّة[67]، وكان شهاب الدّين بن عيسى الشعار يتولى وظيفة دق الطبل في كلّ يوم عقب صلاة العصر بباب الخليل بما لها من المعلوم وقدره في كلّ يوم عثماني[68]، بينما كان شرف الدّين يحيى بن الشيخ عز الدّين محمد نسيبة الخزرجي يتولى وظيفة النقابة[69] بالعمارة العامرة بما لها من المعلوم وقدره خمسة عثمانيّة في كل يوم[70]. وكان الشيخ زين الدّين جابر بن شهاب الدّين أحمد الأنصاري يتولى وظيفة البوابة بباب الغوانمة في القدس بما لها من المعلوم عثمانيتان كلّ يوم[71]، وكانَ الشيخ موسى بن محمد العلمي يتولى وظيفة مرتب[72] بالرباط المنصوري[73] بما لها من المعلوم وقدره عثماني كلّ يوم[74].

2- البارة:

وهي من العملات الفضية التي سُكّت في مصر وأصدرها السلطان المملوكي أبو النصر المؤيد شيخ المحمودي في أوائل القرن الخامس عشر، وعُرفت مع مرور الوقت بالمدين أو النصف أو نصف الفضة، وقد أبقى العثمانيون على هذه العملة، وبمرور الوقت أخذت اسم البارة واستمرت في التداول في مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[75].

وقد عُرّف قانون نامة مصر البارة بأنها نقد فضي يحوي 16% من النحاس[76]. والفرق بين الأقجة والبارة هو كمية الفضة فيهما، فالبارة تحتوي مقدارًا أكبر من الفضة، وبذلك فهي تساوي 1.5 أقجة[77]، وقد تقلّب وزن البارة ونقاؤها خلال القرن السادس عشر الميلادي ومع ذلك فإن التدني في محتواها الفضي بقي محدودًا خلال هذا القرن، بينما تعرضت الأقجة في استانبول إلى تخفيض أساسي بحوالي 44% عام 993هـ/ 1585-1586م[78] وقد عرفت البارة أيضًا بالمصرية[79] واحيانًا بالقطع المصرية[80] ويذكر الصاوي أن البارة تدهورت وفقدت نصف قيمتها في عصر مراد الثاني 9920هـ/1584م نتيجة نقص غنائم الحرب وأدت إلى أزمة اقتصادية خفضت بسببها قيمة العملة الفضية من أجل أن تقوم الدولة بدفع رواتب الجنود والموظفين[81].

وشاع استخدام القطع المصرية (البارة) في القدس وغيرها من مناطق فلسطين، فقد كانَ الشيخ محمد شاهين يتولى وظيفة قراءة الجزء الشريف بما لها من المعلوم وقدره في كلّ سنة 200 مصرية[82]، بينما استأجر مصطفى بن محمد الإسكبلي الناظر على أوقاف المسجد الأقصى والصخرة جميع الربع العلوي من خان الفحم[83] الوقع في القدس لمدة ثلاثين سنة بمبلغ 30 قطعة مصرية عن كلّ سنة[84].

وكانت القطع المصرية تقرن أحيانًا بالديوانية، فقد اشترى الحاج محمد بن عبد القادر بن محمد الدمشقي قيراطين من الدار الواقعة في محلة النصارى في القدس بثمن قدره 320 قطعة من القطع الفضية المصرية الديوانية[85].

وقد تقرن القطع المصرية بحسابها ومقدارها بالسلطاني الذهب، فقد اشترى الخواجة أحمد بن عبد القدوس بن أبي اليسر جميع الحصة من الغراس العنب والتين القائم أصوله بأرض البقعة ظاهر القدس بمبلغ 800 قطعة من القطع الفضية الديوانية الجارية في المعاملة يوم تاريخه عنها بحساب الذهب السلطاني 20 سلطاني[86]، وهذا يعني أن السلطاني يساوي 40 بارة.

بينما استأجر عبد القادر بن شيخ الإسلام شرف الدّين أبي الوفا من سليمان بن محمد الخلوتي جميع قطعة الأرض في البقعة ظاهر القدس بمبلغ 1300 من القطع الفضية المصرية الجارية في المعاملة يوم تاريخه حسابًا عن كلّ سلطاني خمسون قطعة[87].

ويظهر أن التعامل بهذه القطع واختلاف قيمتها بعضها عن بعض سبب إشكاليات في التعامل المالي، فقد اشتكى القرّاء في الربعات المنسوب وقفها للسلطان سليمان القانوني المستقر قراءتها بالصخرة أن السلطان عيّن لهم علوفتهم (أجورهم) كلّ نفر منهم في كلّ يوم قطعة مصرية، وهم معتادون على ذلك منذ زمن الواقف من مدة خمسين سنة، وأن المتولي على الوقف يريد أن ينقص من علوفتهم ويدفع لهم بالقطع الشاميّة الجديدة، فاصدر الحاكم الشرعي أمرًا للمتولي بأن يدفع لهم بالقطع المصرية[88]، هذا يعني أن القطع الشامية أقل قيمة من قطع البارة المصرية؛ وذلك لانخفاض كمية الفضة فيها مقارنة مع البارة.

وجاء في حجة أخرى أن القرّاء في وقف عبد الله أفندي اشتكوا للحاكم الشرعي أن الواقف اشترط لكلّ واحد منهم أربع عثمانيّة، وأن المتولي يدفع لهم في كلّ سنة علوفتهم قطعًا مصرية وحلبية وشاميّة كلّ قطعة منها بعثمانيتين، بينما يدفع لهم الآن قطعًا مشرفية، وأن ذلك سبب سقوط علوفتهم[89].

ب- القطع الفضية السليمانيّة

وهي من العملات الفضية التي سكّت من لدن السلطان سليمان القانوني وعرفت باسمه[90]، واستخدمت في دفع مهور الزواج وتحديد النفقة للقصر، كما استخدمت في معاملات البيع والشراء، فقد تزوج الحاج علي بن محمد المصري بمخطوبته فاطمة بنت يوسف الغزي على مهر قدره 110 قطع فضية سليمانيّة[91]، بينما قرّر الحاكم الشرعي للإخوة القاصرين صلاح الدّين وصالحة وآمنة أولاد خليل بن محيي الدّين الحفار قطعة فضة سليمانيّة برسم نفقتهم وطعامهم[92]، بينما أجرّت الحرمة آمنة بنت الشيخ مناف الدّين أبي العباس أحمد الشهير بابن الفقيه الحنبلي جميع مساحة ظهر البيت السفلي العائد لها لمدة خمسين سنة بمبلغ 250 قطعة من القطع الفضية السليمانيّة عن كلّ سنة[93].

ثمّ إنّ مال الاحتساب[94] كان يتم جبايته بالقطع الفضية السليمانيّة، ففي إحدى الحجج أن جهان آغا بن مصطفى درزدار[95] قلعة القدس قبض من شهاب الدّين بن الزيني بن ميران محتسب القدس مبلغ 2042 قطعة من القطع الفضية السليمانيّة وهو ما في ذمته من مال مقاطعة الاحتساب في مدينة القدس[96].

وشاع في الاستخدام نصف القطعة الفضية السليمانيّة، فقد استأجر الجناب العالي الناصري من الشهابي أحمد العلائي علي الشهير بالكردي جميع الخان المعروف بالقطانيين لمدة سنة بأجرة مقدارها من الأنصاف الفضة السليمانيّة 500 نصف القطعة[97].

3- القطع الفضية الشاميّة

وهي من القطع الفضيّة البارة التي ضربت في دمشق، وتعادل ثلاثة أرباع البارة المصرية[98]، واستخدمت في المعاملات المالية في فلسطين، فقد وقف مصطفى بك بن أمير الأمراء محمود بن الشهيد أمير لواء القدس اثنين وسبعين سلطاني قطعًا شاميّة[99] وكان الشيخ محمد عفيف الدّين بن هبة الله الشهير نسبه بابن الديري يتولى وظيفة التصدير[100] بالمسجد الأقصى بما لها من المعلوم يوميًا أربع قطع شاميّة[101].

وقد استخدمت القطع الشاميّة في جمع ريع بعض أراضي القرى الوقف، ففي سنة 998هـ/1590م كان ريع قرية بيت صفافا[102] الجارية في وقف المدرسة المنجكية[103] 7630 قطعة شاميّة[104]. وقد اقترنت القطع الشاميّة أحيانًا بالشاميات الجدد لتميزها عن القطع الشامية التي سكّت سابقا، فقد قاطع الشيخ صلاح الدّين الجعبي المتولي على وقف البيمارستان (المستشفى) الصلاحي[105]، زكريا بن سيدي علي على ما يتحصل من أجرة خان الزيت[106] مع حكر قيان الزيت الجاري في الوقف المذكور بما جملته 70 سلطاني ذهب شاميات جدد[107]، بينما قاطع محمد جلبي بن عبد الرحمن أمين الخاص الشريف[108] بالقدس المعلم أحمد بن نجم الدّين الشامي على ما يتحصل من حسبة القدس وذمة النصارى (الجزية) لمدة سنة (1000هـ/1592م) بمبلغ 600 سلطاني بحساب القطع الشاميّة الجديدة[109].

وذكرت السجلات الشرعيّة أيضا القطع الشرفية، وفي إحداها أن محمد بن أبي راس من قرية سلوان كرب (حرث) الأرض التي استأجرها حسين بك مير لواء القدس ظاهر القدس بمبلغ 40 قطعة شرفية[110]، بينما باع سليمان جاويش المتولي على أوقاف العمارة العامرة الغلال المحصلة من قرى الوقف والمخزونة بحواصل اللد[111] سنة 999هـ/1591م على أساس أن كلّ سلطاني يساوي بحساب القطع الشرفية 120 قطعة وكلّ قطعة مصرية 120 قطعة شرفية[112].

4- الدرهم الفضي

وهو من العملات التي كانت تُسك في العراق على نمط العملة الفضية الفارسيّة الشاهي[113]، وقد استخدم الدرهم في المعاملات التجارية والمالية تحت اسم الدرهم العثماني، فقد وقفت بيمانة خاتون بنت عبد الله 60000 درهم فضي رائج عثماني[114]، بينما وقف بيرام بن مصطفى جاويش من أعيان الزعماء بلواء القدس 150 ألف درهم من الدراهم الفضية العثمانيّة[115].

وذكر الدرهم الفضي العثماني في عمليات تأجير الأراضي، فقد استأجر أبو العباس أحمد بن سعد الدّين محمد بن المهندس قرية دير السد الجارية في أوقاف الملك المعظم الأشرف عيسى الأيوبي بمبلغ 200 درهم[116] واستأجر مصطفى بن عبد الله اليسقجي[117] ربع قرية بيت

حنينا[118] الجاري في وقف الحرمين (المسجد الأقصى في القدس والمسجد الإبراهيمي في الخليل) بمبلغ 3000 درهم عثماني[119].

كما استخدمت الدراهم الفضية العثمانيّة في تحديد المهور، فقد تزوج ذيب بن حنلس من حليمة بنت أحمد بن حسن المرادي على مهر قدره 4000 درهم عثماني[120]، وتزوج الأمير جان بردي بن والي الدكري[121] السباهي بلواء غزة من ابنة الجمالي يوسف بن يعقوب الدكري على مهر مقداره 10 آلاف درهم عثماني[122].

وقد بقي وزن الشاهي ومحتواه مستقرين، وبعد تخفيض الأقجة عام 1585م-1586م تعرض الدرهم الشاهي لتخفيضات بالنسب نفسها[123].

وذكرت السجلات الشرعيّة عملات فضية أخرى؛ فذكرت المراشل الفضية الكبار والوسط والصغار، فقد جمع لحساب إيرادات التكية العامرة في القدس عام 977 هـ/1570م مراشل كبار ووسط وصغار فضة قيمتها 4057.5 قطعة[124].

ثالثا. العملات الأجنبية

أ- القرش الأسدي:

وهو القرش الفضي الهولندي، وسمي بذلك لأن صورة لأسد منقوشة على أحد وجهيه، واستخدم في الدولة العثمانية مع ازدياد التبادل التجاري مع هولندا في القرن السادس عشر الميلادي، واستخدم في المعاملات المالية في لواء القدس، فقد وقف محمد باشا المحافظ في القدس ألف قرش من القروش الأسدية الجارية في المعاملة يوم تاريخه كلّ قرش يعدل 30 قطعة فضية مصرية[125] ووقف استقامتي أحمد باشا 320 قرشًا أسديًا[126] ووقف الشيخ عطا الكوراني 100 قرش فضة أسدية[127].

وفي حجة أخرى أن علي آغا محضر باشي[128] في مدينة القدس قاطع[129] فخر أقرانه محمد بك بن مصطفى آغا الزعيم بمدينة القدس على ما يتحصل من قرية الولجة بمبلغ 600 قرش أسدي[130]. وتنازل عبد الله بك بن عبد الله عن التيمار الجاري في تصرفه لعبد الله بن عبد الكريم جوربجي مقابل 100 قرش أسدي[131].

وفي حجة أخرى ادعى سليمان بن محمد الطرابلسي أن له في ذمة عبد الله وإبراهيم مائة قرش أسدي، يعدل كلّ قرش منها 30 قطعة فضة مصرية[132]. وقد يقرن القرش الأسدي بالسلطاني؛ فقد وقف يحيى بن محمد أفندي الدفتردار بدمشق مبلغ 292.5 قرش بحساب

المعاملة الجارية يومئذ بدمشق الشام تعدل من الذهب المسبوك 150 سلطانيًا ومن القروش 225 قرشًا رائجًا[133].

ب- القرش العددي:

وهو من القروش الفضية الأجنبية التي استخدمت في التعامل في لواء القدس، ولم تحدد المصادر المتوفرة أصله وسبب التسمية، فمثلاً وقف الخواجة رجب شاه بندر بن الخواجة عوض مبلغ 170 قرشًا عددية[134]، ووقف سليمان بن حسين بن عبد الغني 50 قرشًا عدديّة[135]، بينما استأجر الشيخ محمد الخليلي[136] من عبد الكريم آغا المتولي على وقف المسجد الأقصى والصخرة جميع أرض قرية أريحا[137] لمدة تسعين سنة عن كلّ سنة 30 قرش عددية[138]. وتنازل يوسف بك بن عبد الله السباهي المقيم في القدس عمّا هو جار في تيماره في قرية إشوع[139] وقبض مقابل ذلك 800 قرش عددي[140].

وقاطع عقل بك متسلّم القدس محمد بك صوباشي[141] الوصي على أيتام علي بك على ما يتحصل من تيمارهما عن مدة ثلاث سنوات ببدل قدره 361 قرشًا عدديًا[142].

رابعا. النقود النحاسيّة

ضرب العثمانيون في عهد السلطان مراد الأول نقودا نحاسية لاستخدامها في عمليات الشراء المنخفضة القيمة، وعرفت باسم فلس ومنقور، وفي عام 1687م ضرب المنقور وطرح للتداول، وكان يزن نصف درهم[143].

وقد أوضحت السجلات الشرعيّة أنواع الفلوس النحاسيّة ومشكلات التعامل بها، وفي إحدى هذه الحجج أنه حضر إلى المحكمة الشرعيّة عدد من سكان القدس، ومعهم محتسب المدينة شهاب الدّين بن ميران واشتكوا من الفلوس المتعامل بها في المدينة؛ كونها تغيرت عن حالتها المتعامل بها سابقًا؛ لأنّ بعضها رصاص وحديد ومقصعة لا يمكن ضبطها لصغرها وخروجها عن حالتها الأولى، وأنّ بعض السوقة (عامة الناس) يتوقف عن أخذها والتبايع بها[144].

وورد في حجة أخرى أن علي جاويش المندوب من قبل أمير الأمراء قيطاس بك مير لواء القدس حضر إلى المحكمة الشرعيّة وصحبته نحاس مقصب[145] وسحاتيت[146] وأخبر أن الرعيّة تضرروا من المعاملة بهذه السحاتيت، فأحضر الحاكم الشرعي المحتسب أبو اليسر وأبلغه أنه من اليوم لا يتعامل إلا بالفلوس الحمر والسود المختومة، وأن النحاس والرصاص والسحاتيت باطله ولا يتعامل بها ويشهر النداء بذلك في الأسواق[147].

وكانت الدولة ممثلة بالحاكم الشرعي تحاول الحد من استخدام النقود النحاسيّة المزورة، وتحدد أسعار المستخدم لها، فقد جاء في إحدى الحجج الشرعيّة أنه لدى الحاكم الشرعي

وبحضور شهاب الدّين بن ميران محتسب القدس استقر سعر الفلوس الحمرا والسودا المختومة السالمة من الرصاص.... السحاتيت والمقطعات كلّ خمس جدد نصف درهم، ومن خالف ذلك وتعامل بالفلوس السحاتيت والرصاص والمقطعات كان مستحقًا التأديب[148].

الخاتمة

أصدر العثمانيون منذ قيام الدولة العثمانية العديد من النقود الذهبية والفضية والنحاسية، وقد سكّت هذه النقود على نمط النقود التي كانت متداولة في الدولتين السلجوقية والفارسية، كما أن العثمانيين سكوا نقودا على نمط النقود التي كانت متداولة في بعض الدول الأوروبية، لا سيما البندقية الإيطالية التي كانت ترتبط بعلاقات تجارية مع الدولة العثمانية، وبعد أن فتح العثمانيون مصر سكوا نقودا على نمط النقود التي كانت متداولة في الدولة المملوكية.

ويتميز نظام النقد العثماني المستخدم في لواء القدس بالتنوع وتعدد النقود التي أصدرها العثمانيون، سواء النقود الذهبية أو الفضية أو النحاسية، وكانت هذه النقود تختلف في وزنها وكميات الذهب والفضة فيها، فما كان يسك منها في إستانبول أو القاهرة كان يختلف عن تلك التي كانت تسك في دمشق أو حلب أو بغداد وغيرها من مناطق الدولة العثمانية، هذا إضافة إلى النقود الأوروبية التي انتشر استخدامها في مناطق الدولة.

إن اختلاف كمية الذهب والفضة في النقود المتداولة وتخفيض وزنها كانا يؤدّيان إلى انخفاض قيمتها الشرائية، وهذا ما كان يثير الاحتجاجات والاضطرابات بين السكان، وهو ما يفسر في أحيان كثيرة رفض البعض تلقي أجورهم ببعض أنواع العملات المتداولة، ومن ذلك أن القراء في الربعة المنسوب وقفها للسلطان سليمان القانوني في قبة الصخرة قد رفضوا قبض أجورهم بالقطع الشامية بدلا من البارة.

إن التنوع في النقود المتداولة في لواء القدس واختلاف وزنها والذهب فيها، لا سيما السلطاني، يظهر من خلال تأكيد صفاته، مثل السلطاني الجديد، والسلطاني التام الوزن والعيار، والسلطاني الخالي من العيب، وهذا يوضح بشكل أكيد أن السلطاني كان يختلف في وزنه وكمية الذهب فيه من سلطاني لآخر.

كما أن النقود الفضية المتداولة في اللواء مثل الأقجة والبارة والدرهم كانت تختلف في وزنها وكمية الفضة فيها؛ فتلك المسكوكة في مصر تختلف عن تلك التي تسك في حلب ودمشق وإستانبول، ولذلك فإن البعض لم يكن يقبل التعامل ببعض هذه النقود.

إن كل ذلك أثر على الأوضاع الاقتصادية للسكان في لواء القدس، وفي غيره من مناطق فلسطين، كما كان يؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والمالية للدولة العثمانية.

Ottoman Coins in the Jerusalem District in the Tenth Century AH / 16th Century AD 921-1111 AH/ 1516-1700 AD

Zuhear Ghanaiem and **Othman Al-Taal,** *Department of History, Faculty of Arts, Al-Quds University, Jerusalem, Palestine.*

Abstract

The paper deals with the Ottoman coins that were traded in Jerusalem Brigade in the 11th century AH / AD 16th century. This money was based on three types: the gold coin, which is called the Sultany and the silver coins which containes the Uqja, Barra, the silver Sulaimany coins, Dirham, Qurush which containes Al-Qurush Al-`Adaidiyay w Al-Qurush Al-Asadiyah.

Keywords. Al-Sultand, Al-Uqja, Al-Barra, Al-Dirahm, Al-Qirsh.

الهوامش

(1) بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1427 هـ/2007م، ص 220-226، عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية. 1864-1914، القاهرة، ص 61-66.

(2) التيمار (الإقطاع العسكري). نظام جباية الرسوم والضرائب في الدولة العثمانية بحيث يعطى الجنود السباهية جباية الموارد المالية من الأراضي الزراعية بدل دفع الرواتب لهم. أنظر. لواء القدس الشريف من دفتر تحرير TD 131، دراسة وترجمة البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1428هـ/2007م، ص 25-46؛ لواء القدس الشريف من دفتر مفصل لواء صفد والغزة (غزة) والقدس الشريف، من دفتر تحرير T.D 427؛ 923-934هـ/1525-1528م، دراسة وترجمة البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1426هـ/2005م، ص 80-85، 159-328؛ صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيّة، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1421هـ/2000م، ص 76.

(3) باموك، شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانيّة، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1426 هـ/ 2005م، ص123؛ محمود، سيد محمد، النقود العثمانيّة، تاريخها، تطورها، مشكلاتها، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى 2003م، ص116؛ دونالد كواترت، إينالجك، خليل، (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانيّة (جزآن)، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت دار المدار الإسلاميّ، الطبعة الأولى 1428 هـ/ 2007م، ج2، ص747، 748.

(4) محمود، النقود العثمانيّة، ص116، الصاوي، أحمد السيد، نقود مصر العثمانيّة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421 هـ/ 2001م، ص22-50.

(5) محمود، النقود العثمانيّة، ص117، الصاوي، نقود، ص21، وص140، باموك، التاريخ المالي، ص121.

(6) سجلات محكمة القدس الشرعيّة، سجل16، ص417، أواسط ربيع الأول 995هـ/22 شباط 1587م.

(7) س ش ق، س27، ص201، رمضان 960هـ/25 آب 1553م.

(8) س ش ق، س27، ص130، 9 جمادي الأولى 960هـ/ 22 نيسان 1553م.

(9) س ش ق، س151، ص54، 15 محرم 1066هـ/ 13 تشرين الثاني 1655م.

(10) س ش ق، س27، ص61، 15 ربيع الثاني 960هـ/ 30 آذار 1553م.

(11) س ش ق، س27، ص50، 13 رجب 960هـ/ 24 حزيران 1553م.

(12) القيراط: وحدة مساحة استخدمها العثمانيون في حساب مساحة الأراضي والدور والمصابن والدكاكين وغيرها من الأبنية، حيث كانت تقسم بغض النظر عن مساحتها إلى 24 قيراطاً، هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلاميّة، ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، عمان، الجامعة الأردنيّة، 1970م، ص68.

(13) الرملة. مدينة تقع في وسط فلسطين، بنيت من قبل الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك عام 96 هـ/715م، وكانت في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي مركزًا لناحية الرملة التي تتبع لواء غزة. Hutteroth, Historical, P. 151-156؛ لوباني، معجم، ص 120، 121.

(14) س ش ق، س27، ص81، 17 ربيع الثاني 960هـ/ 1 نيسان 1553م.

(15) س ش ق، س40، ص48، 17 شعبان 968هـ/ 20 أيار 1561م.

(16) س ش ق، س53، ص60، 26 رجب 977هـ/ 30 كانون الثاني 1570م.

(17) س ش ق، س53، ص543، 13 جمادى الأولى 978هـ/ 12 تشرين الأول 1570م.

(18) الوزير رستم باشا: (1500-1560م) من وزراء السلطان سليمان القانوني وتزوج ابنته، شيد مساجد عديدة في مناطق مختلفة من الدولة العثمانيّة، تاريخ وحضارة، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، 1999م/1419 هـ، ألف كتاب (تواريخ آل عثمان). أوغلي، كمال الدين إحسان، الدولة العثمانيّة، م2، ص713.

(19) س ش ق، س53، ص151، أواسط رمضان 977هـ/ 20 شباط 1570م.

(20) س ش ق، س53، ص341، 12 محرم 978هـ/ 15 حزيران 1570م.

(21) بلوك باشي: وهو قائد مجموعة من الجنود الإنكشارية يصل عددهم إلى حوالي سبعة جنود، الأنسي محمد علي، الدراري، اللامعات في منتخبات اللامعات، بيروت، الطبعة الأولى 1320هـ/ 1902م،

ص117. اليعقوب، محمد سليم، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، عمان، منشورات البنك الأهلي، الطبعة الأولى 1419هـ/1999م، ج1، ص220.

(22) الينكجرية: الينكجري: وهو ضابط في الجيش الإنكشاري، أوغلي، الدولة العثمانيّة، ج1، ص385.؛ حلاق، حسان، صباغ، عباس، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1999م، ص 226، 237.

(23) بيرام جاويش بن مصطفى: من زعماء السباهية بلواء القدس، كان يمتلك أراضي قرى صبحان وطفا وحصة من أراضي قرية دير بني شجاع التابعة جميعها لمدينة غزة ووقف هذه الأراضي على نفسه وذريته، س ش ق، س53، ص549، 550، ربيع الآخر 978هـ/ أيلول، 1570م؛ العسلي جميل كامل، وثائق مقدسيّة تاريخيّة، مجلد3، عمان، الطبعة الأولى 1989م، ص122، وثيقة 90.

(24) استخدمت السجلات الشرعية في محكمة القدس في الفترة العثمانية مصطلح الخراج بدلا من مصطلح الجزية.

(25) س ش ق، س27، ص252، 3 محرم 961هـ/ 8 كانون الأول 961هـ.

(26) لفتا: من القرى الواقعة إلى الشمال الغربي من القدس، كانت تضم في أوائل القرن السادس عشر 21 خانة، كانت 6 قراريط من أراضيها وقفًا على الفقيه المجاهد ضياء الدّين أبو محمد عيسى بن محمد الهكاري أحد المقربين من صلاح الدّين الأيوبي، لواء القدس الشريف، من دفتر مفصل لواء صفد والغزة (غزة) والقدس الشريف، من دفتر 427، ص184، 183؛ اليعقوب، ناحية، ج1، ص31.

(27) س ش ق، س53، ص224، 5 ذي القعدة 977هـ/ 10 نيسان 1570م.

(28) س ش ق، س72، ص376، أوائل ذي القعدة 999هـ/ 20 آب 1591م.

(29) س ش ق، س75، ص46، أوائل ربيع الثاني 1000هـ/ 15 كانون الثاني 1592م.

(30) السلطاني المرادي: وهو السلطاني الذي سك في حكم السلطان مراد بن سليم (982-1003هـ/1574-1595م)، الصاوي، نقود مصر العثمانية، ص33-36.

(31) السباهية: الجنود الفرسان في الدولة العثمانيّة، وكانوا يقطعون الأراضي الزراعيّة تيمارات لهم يقومون بجباية الرسوم والضرائب منها بدلاً من دفع الرواتب لهم وكانوا على فئتين: السباهي الذي تصل موارده من أقطاعه 19,999 أقجة، والزعيم الذي تتراوح موارده ما بين 2000 أقجة إلى 19999 أقجة، أوغلي، الدولة العثمانيّة، ج1، ص399، صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيّة، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1421هـ/2000م، ص132؛ صباغ، حلاق، المعجم الجامع، ص111.

(32) الباب العالي: وهو مصطلح أطلق على مقر الحكومة العثمانيّة (الصدر الأعظم)، أوغلي، الدولة العثمانيّة، ج1، ص206-210؛ صباغ، حلاق، المعجم الجامع، ص 31.

(33) س ش ق، س72، ص372، 11 شوال 991هـ/ 27 تشرين الأول 1583م.

(34) س ش ق، س72، ص347، 11 شوال 999هـ/ 22 تموز 1591م.

(35) س ش ق، س72، ص426، 7 محرم 1000هـ/ 4 كانون الثاني 1592م.

(36) س ش ق، س75، ص46، أوائل ربيع الثاني 1000هـ/ 15 كانون الثاني 1592م.

(37) سك السلاطين العثمانيون بعد فتح مصر عام 922 هـ/ 1517م السلطاني فيها على نفس نمط النقود الذهبية التي أصدرها السلاطين المماليك والتي سكت على أساس دوكا البندقية الإيطالية، وقد عُرف السلطاني الذي تم سكه في مصر باسم الشريفي، والذي أطلق على النقود الذهبية التي كانت تصدر في مصر أيام المماليك. الصاوي، نقود، ص140، 60، 61، محمود، النقود العثمانية، ص21.

(38) س ش ق، س77، ص557، أواسط رجب 1004هـ/ 13 آذار 1596م.

(39) س ش ق، س80، ص389، أوائل ذي الحجة 1010هـ/ 22 أيار 1602م.

(40) الإبراهيمي: وهو السلطاني الذي صك في زمن السلطان إبراهيم بن أحمد (1049-1058هـ/1639-1648م)، الصاوي، نقود، ص41-42.

(41) وقد أطلقت تسمية السلطاني الحلبي أو الدمشقي على السلطاني الذي كان يسك في حلب ودمشق، وسكّت مثل هذه النقود في زمن السلطان سليم الأول 924هـ/1518م، وفي زمن السلطان سليمان القانوني سنة 925هـ/1519م. محمود، النقود، ص117.

(42) س ش ق، س127، ص606، أواخر ذي القعدة 1048هـ/30 نيسان 1639م.

(43) العمارة العامرة. تكية خاصكي سلطان، أمرت ببنائها روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني في القدس عام 964 هـ/1556م لتقديم المأوى والطعام لفقراء المدينة، اليعقوب، ج 1، ص 294، 250، المهتدي، عبلة، أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني، دار مجدلاوي، 2005م، ص 323-383.

(44) الخداوندكار: ولقب خداوندكار أطلق على السلطان مراد الأول (مراد خداوندكار). الخداوندكار: الآمر أو الحاكم. الأنسي، ص230؛ صباغ، حلاق، المعجم الجامع، ص 80.

(45) س ش ق، س53، ص225، 6 ذي القعدة 977هـ/11 نيسان 1570م.

(46) النقود الذهبية التي أصدرها السلطان قانصورة المملوكي الغوري بين عامي 906هـ-922 هـ/1501-1516م، وقتل في معركة مرج دابق؛ الصاوي، نقود، ص143؛ الغزي، محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418 هـ/ 1991م، مج 3، ص 295-298.

(47) باموك، التاريخ المالي، ص121، إينالجك، التاريخ الاقتصادي، ج2، ص751، 752. الأشرفية القايتبانية: النقود الذهبية التي سكت في عهد السلطان المملوكي الأشرف قايتباي (872-901هـ/ 1467 - 1496م)، الصاوي، نقود، ص142.

(48) دير السد. تقع إلى الشمال الشرقي من القدس، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 23، وقفها المعظم عيسى الأيوبي على المدرسة المعظمية في القدس، دفتر 427، ص 270.

(49) س ش ق، س53، ص559، 8 جمادي الثاني 978هـ/4 تشرين الثاني 1571م.

(50) ذهب طمباي: نسبة إلى السلطان طومان باي المملوكي الذي حكم مرتين: الأولى 906 هـ/1501م لمدة مئة يوم، والثانية في الفترة ما بين عامي 922-923 هـ/1516-1517م بعد مقتل السلطان قانصوة بن إياس، محمد بن أحمد الغوري، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1404 هـ/1984م، ج 5، ص 102-174.

(51) س ش ق، س53، ص225، 6 ذي القعدة 977هـ/11 نيسان 1570م. ذهب جقمق: النقد الذهبي الذي سكه السلطان المملوكي الظاهر أبي سعيد جقمق الذي ضرب بين عامي 842-857هـ، الصاوي، نقود، ص142.

(52) س ش ق، س27، ص1، 3 رجب 966هـ/10 نيسان 1559م.

(53) س ش ق، س27، ص113، 9 جمادي الأولى 960هـ/20 حزيران 1553م.

(54) س ش، س27، ص168، 16 جمادي الثانية 960هـ/29 أيار 1553م.

(55) القبو. البناء المعقود بعضه ويكون عادة تحت البناية، البرغوثي، عبد اللطيف، القاموس الشعبي الفلسطيني، 3 أجزاء، البيرة، مركز التراث الفلسطيني، ج3، ص 40.

(56) س ش، س27، ص36، 6 رجب 960هـ/ 17 حزيران 1553م.

(57) س ش، س27، ص25، 10 رجب 960هـ/ 21 حزيران 1553م.

(58) س ش ق، س27، ص5، 6، أواخر رجب 960هـ/ 10 أيار 1553م.

(59) بني صعب: وهو أحد الأقضية التي كانت تتبع لواء نابلس. سجلات محكمة نابلس الشرعية، سجل، 3، ص 416، 25 جمادى الأولى 1100 هـ/ 6 أذار 1688م، النمر، إحسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الطبعة الثانية، 1395 هـ/ 1975م، ج 2، ص 42؛ Hutteroth, Historical, P. 139, 140

(60) س ش ق، س75، ص526، شهر رمضان 1002هـ/أيار 1594م.

(61) الصرة المصرية: مبلغ مالي كان يأتي من مصر ليُنفق على أهالي القدس.

س ش ق، س160، ص130، ختام رمضان 1071هـ/ختام نيسان 1661م.

(62) س ش ق، س160، ص130، ختام رمضان 1071هـ/20 أيار 1594م.

(63) باموك، التاريخ المالي، ص102، 103 وص104-113، الصاوي، نقود، ص13، إينالجك، التاريخ، ج2، ص743-744، محمود، النقود، ص31-36.

(64) برقا: تقع إلى الشمال من القدس، وكانت في عام 1005هـ/1596م تضم 28 خانة (منزل)، لواء القدس الشريف، دفتر مفصل T.D515 ، (1005هـ/1596-1597م)، دراسة وتحليل وترجمة البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1433هـ/2012م، ص284.

(65) عين توت، تقع إلى الغرب من القدس، كانت في عام 1005هـ/1596م، تضم 7 خانات. دفتر515، ص304، اليعقوب، ناحية، ص28.

(66) لواء القدس الشريف من دفتر مفصل 516 أ سT.D، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان، عمان، 1432هـ/2011 م، ص248، وص264.

(67) س ش ق، س53، ص608، 5 رجب 978هـ/ 2 كانون الأول 1570م.

(68) س ش ق، س53، ص599، 19 جمادي الأولى 978هـ/ 18 تشرين الأول 1570م.

(69) النقابة (النقيب). مصطلح أطلق على من يشرف على الخدمات التي تقدم في التكية العامرة، فقد كان فيها مثلا نقيب للحم والطعام وآخر للخبز. س ش ق، س 270، ص 18-24؛ أواسط شعبان 964-هـ/ أواسط حزيران 1557م.

(70) س ش ق، س53، ص165، 12 رمضان 977هـ/ 17 شباط 1570م.

(71) س ش ق، س37، ص151، 9 صفر 997هـ/ 23 تموز 1569م.

(72) المرتب.

(73) الرباط المنصور. يقع في باب الناظر وقد وقفه الملك المنصور قلاوون الأيوبي الصالحي سنة 681 هـ/1284م. اليعقوب، ناحية القدس، ص 354.

(74) س ش ق، س53، ص72، غاية رجب 977هـ/7 كانون الثاني 1570م.

(75) إينالجك، التاريخ، ج2، ص753، أوغلي، الدولة العثمانيّة، ج1، ص663، باموك، التاريخ المالي، ص183، خليل ساحلي أوغلو، النقود في البلاد العربيّة في العهد العثماني من كتاب (من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني (إستانبول، 2000م)، ص 219؛ باموك، التاريخ المالي، ص183 وص190.

(76) أوغلي، النقود، ص220.

(77) أوغلي، النقود، ص221، باموك، التاريخ المالي، ص184.

(78) باموك، التاريخ المالي، ص185.

(79) الكرملي، النقود، ص211، 212.

(80) س ش ق، س91، ص308، غرة محرم 1019هـ/ 25 آذار 1610م.

(81) الصاوي، نقود، ص86.

(82) س ش ق، س91، ص308، غرة محرم 1019هـ/ 25 آذار 1610م.

(83) خان الفحم. يقع في باب سوق القطانين، وهو من الأبنية الموقوفة على المسجد الأقصى. اليعقوب، ناحية القدس، ج 12، ص 452.

(84) س ش ق، س191، ص431، 5 ربيع الأول 1020هـ /17 أيار 1611م.

(85) س ش ق، س75، ص3، 14 محرم 1000هـ/ 31 تشرين الأول 1591م.

(86) س ش ق، س75، ص83، 20 رمضان 1000هـ/ 11 حزيران 1592م.

(87) س ش ق، س75، ص17، 20 ربيع الأول 1000هـ/ 4 كانون الثاني 1592م.

(88) الوثائق الوقفية والإدارية للحرم الشريف، إعداد زهير غنايم، ومحمود الأشقر، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1427 هـ/ 2006م)، ج1، ص28، 29.

(89) س ش ق، س71، ص160، 10 جمادي الأولى 997هـ/ 28 آذار 1589م.

(90) الصاوي، نقود، ص87.

(91) س ش ق، س53، ص224، أوائل ذي القعدة 977هـ/ 10 أيلول 1589م.

(92) س ش ق، س53، ص289، 7 ذي الحجة 977هـ/ 16 تشرين الأول 1589.

(93) س ش ق، س53، ص12، 13، 14 جمادي الأولى 977هـ/ 24 تشرين الأول 1569م.

(94) مال الاحتساب. رسوم الاحتساب التي كانت تجبى على الرسوم والسلع التي تباع في الأسواق مثل الخضار والزيت والحبوب، س ش ق، س 75، ص 413، أوائل ذي الحجة 1001 هـ/ 29 تموز 1591 م، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 139، 140؛ صباغ، حلاق، المعجم الجامع، ص 16.

(95) الدرزدار: وهو من يتولى شؤون القلعة في القدس. اليعقوب، ج1، ص219.

(96) س ش ق، س53، 491، 20 ربيع الأول 978هـ/ 21 آب 1570م.

(97) س ش ق، س53، ص81، 4 رجب 977هـ/ 12 كانون الأول 1569م.

(98) بامكوك، التاريخ المالي، ص 183-187 وص 192.

(99) س ش ق، س71، ص65، غرة محرم 995هـ/ 11 أيلول 1586م.

(100) التصدير. من الوظائف الدينية في المسجد الأقصى في العصر العثماني، حيث يتصدر صاحبها التدريس وغيرها من الوظائف مثل الخطابة والإمامة. س ش ق، س 67، ص 105، 13 ذي الحجة 995 هـ/ 15 تشرين الأول 1587م؛ س ش ق، س 104؛ ص 544، 11 ربيع الأول 1030 هـ/ 25 كانون الثاني 1622م.

(101) س ش ق، س151، ص37، غرة محرم 1066هـ/ 30 تشرين الأول 1655م.

(102) بيت صفافا. تقع إلى الشرق من القدس.، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 18.

(103) المدرسة المنجكية. تنسب إلى واقفها الأمير سيف الدين منجك اليوسفي الناصري المتوفي سنة 776 هـ/ 1374م، وتقع في القدس في باب الناظر. العليمي الخليلي، مدير الدين، الأنس الجليل

بتاريخ القدس والخليل (منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1430 هـ/2009م)، ج 2 ص 377؛ عبد المهدي، عبد الجليل، المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي، عمان، مكتبة الأقصى، 1981م،، ج 2، ص 76-82.

(104) س ش ق، س75، ص181، أوائل ربيع الأول 1001هـ/5 كانون الأول 1592م.

(105) البيمارستان الصلاحي. شيده صلاح الدين الأيوبي في القدس إلى الجنوب من كنيسة القيامة في حارة النصارى سنة 585 هـ/1192م، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 247، 248، عبد المهدي، المدارس، ج 2، ص 343-350.

(106) خان الزيت. يقع في خط سوق الزيت إلى الغرب من عقبة الست في خط وادي الطواحين، اليعقوب، ناحية القدس، ج 2، ص 451.

(107) س ش ق، س75، ص208، 19 ربيع الثاني 1001هـ/ 23 كانون الأول 1592م.

(108) أمين الخاص الشريف. من يتولى جباية الرسوم والضرائب في القرى والمزارع الجارية في الخاص السلطاني (الهمايوني)، س ش ق، س 53، ص 212، 15 شعبان 978 هـ/ 12 كانون الثاني 1571م.

(109) س ش ق، س75، ص8، 20 ذي الحجة 1000هـ/ 26 أيلول 1592م.

(110) اللد. تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة يافا، كانت تضم في نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي 498 خانة، لوباني، معجم ص 242، 243؛ Hutteroth, Historical, P. 154

(111) س ش ق، س151، ص37، غرة محرم 1066هـ/ 30 تشرين الأول 1655م.

(112) س ش ق، س75، ص260، 5 شعبان 1001هـ/ 6 أيار 1593م.

(113) إينالجك، التاريخ، ج2، ص753، 765، 766، باموك، التاريخ المالي، 195-200.

(114) س ش ق، س46، ص471، أوائل محرم 994هـ/ 22 كانون الأول 1585م.

(115) س ش ق، س17، ص127، 15 جمادي الأولى 950هـ/ 15 آب 1583م.

(116) س ش ق، س27، ص10، 19 محرم 950هـ/ 23 نيسان 1543م.

(117) اليسقجي. القواس الذي يقدم خدماته للولاة والحكام. صباغ، حلاق، المعجم الجامع، ص 235.

(118) بيت حنينا. تقع إلى الشمال الغربي من القدس على مسافة 7 كم، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 17؛ لوباني، معجم، ص 34.

(119) س ش ق، س27، ص35، 15 ربيع الأول 960هـ/ 28 شباط 1553م.

(120) س ش ق، س27، ص196، 12 ذي القعدة 960هـ/ 19 تشرين الأول 1553م.

(121) الأمير جان بردي بن والي الدكري. ابن الأمير والي بن نصر الدكري توفي 940 هـ/1533م ودفن في تربة الساهرة، كانت حصص مختلفة من أراضي قرية بيت سوسين وكفر مالك والبيرة وقلنديا

والرام وجبع وحزما وبيت ساحور النصارى وقف عليه وعلى أسرته. لواء القدس الشريف من دفتر تحرير T.D 1015، 945 هـ/1538-1539م، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عثمان، السوارية، نوفان رجا، عمان 1432 هـ/2011م، ص 205-206، ودفتر 427، ص 263؛ لواء القدس الشريف من دفتر مفصل 516 أ سT.D، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1432هـ/2011 م، ص 300.

(122) س ش ق، س27، ص184، 8 ذي القعدة 960هـ/ 15 تشرين الأول 1553م.

(123 باموك، التاريخ المالي، ص199.

(124) س ش ق، س53، ص225، 6 ذي القعدة 977هـ/ 11 نيسان 1570م.

(125) س ش ق، س131، ص232-236، سنة 1045هـ/ 16 حزيران 1635م.

(126) س ش ق، س113، ص639، 640، 15 شعبان 1037هـ/ 1 كانون الثاني 1638م.

(127) س ش ق، س94، ص193، 3 صفر 1022هـ/ 24 آذار 1613م.

(128) محضر باشي. هو رئيس المحضرين في المحكمة ومهمتهم إحضار المطلوبين إلى المحكمة بتاء على طلب القاضي. اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 234.

(129) قاطع (مقاطعة). وهي اتفاق بين صاحب التيمار وأحد الأشخاص على أن يقوم المقطع له بجباية مال الرسوم والضرائب من التيمار نيابة عنه، س ش ق 53، ص 417، 18 صفر 978 هـ/ 22 تموز 1570م. صابان، المعجم، ص 35، أوغلي، الدولة العثمانية، ج 1، ص 270-272.

(130) س ش ق، س155، ص83، 20 ربيع الأول 1068هـ/ 25 كانون الأول 1657م.

(131) س ش ق، س113، ص133، ذي القعدة 1103هـ/ حزيران 1692م.

(132) س ش ق، س103، ص439، 9 جمادي الأولى 1030هـ/ 31 آذار 1621م.

(133) س ش ق، س75، ص520، 521، 3 محرم 1002هـ/ 28 كانون الأول 1593م.

(134) س ش ق، س193، ص302، 14 ربيع الثاني 1103هـ/ 3 كانون الثاني 1692م.

(135) س ش ق، س187، ص131، 15 رمضان 1066هـ/ 6 تموز 1656م.

(136) الشيخ محمد الخليلي. ولد في مدينة الخليل ودرس على عدد من العلماء فيها وفي القدس، أقام في القدس ودرس عليه عدد من الفقهاء والشيوخ، وله العديد من الفتاوى ومكتبة باسمه في القدس (ت. 1147 هـ./1734م). انظر ترجمة حياته في كتاب تاريخ القدس والخليل، الخليلي، ص 3-44.

(137) أريحا: تقع على مسافة 35 كم إلى الشرق من القدس في منطقة الغور. اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 15.

(138) س ش ق، س208، ص15، 16، غرة ربيع الثاني 1125هـ/ 26 نيسان 1713م.

(139) إشوع : (بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه)، تقع على بعد 21 كم إلى الغرب من القدس، وقوم على مدينة (اشتأول) الكنعانية، انظر: الدباغ، بلادنا، ج **8**، ق **2**، ص **140–141**.

(140) س ش ق، س114، ص104، 2 جمادي الأولى 1104هـ/ 9 كانون الثاني 1690م.

(141) الصوباشي. يتولى المحافظة على الأمن والتحقيق في الجرائم إلى جانب أمير اللواء. س ش ق، س 37، ص 5 رجب 966 هـ/ 13 نيسان 1559م، اليعقوب، ناحية، ج 1، ص 203-216.

(142) س ش ق، س53، ص417، 18 صفر 978هـ/ 22 تموز 1571م.

(143) أوغلي، الدولة العثمانيّة، ج1، ص665.

(144) س ش ق، س53، ص14، 24 جمادي الأولى 977هـ/ 9 نيسان 1589م.

(145) المقصب. لم تعَرف به المصادر التاريخية.

(146) السحتوت. ذكر أن قيمته كانت تساوي 5 بارات ولكن فقد قيمته. الكرملي، النقود، ص 106، 193.

(147) س ش ق، س37، ص 121، جمادي الثاني 996هـ/ 1 أيار 1588م.

(148) س ش ق، س53، ص289، 7 ذي الحجة 977هـ/ س ش ق، س37، ص227، 11 رجب 966هـ.

المصادر والمراجع

أولا: السجلات الشرعية:

1- سجلات محكمة القدس الشرعية: سجل. 1، 2، 17، 20، 27، 37، 40، 46، 53، 71، 72، 75، 77، 80، 91، 103، 104، 113، 114، 131، 151، 155، 187، 193، 208، 270، 273.

2- سجلات محكمة نابلس الشرعية: سجل 2، سجل 3.

ثانيا: دفاتر التحرير العثمانية:

- دفتر مفصل لواء صفد والغزة (غزة) والقدس الشريف، من دفتر تحرير T.D 427؛ 923-934هـ/1525-1528م، وترجمة البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1426هـ/2005 م.
- لواء القدس الشريف من دفتر مفصل T.D515، (1005هـ/1596-1597م)، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1433هـ/ 2012 م.

- لواء القدس الشريف من دفتر مفصل 516 أ سT.D، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان، 1432هـ/2011 م.
- لواء القدس الشريف من دفتر تحرير 1015 T.D، 945هـ/ 1538-1539م، دراسة وتحقيق البخيت، محمد عدنان، السوارية، نوفان رجا، عمان 1432 هـ/ 2011 م.

ثالثا: المصادر والمراجع:

الأنسي، محمد علي، **الدراري اللامعات في منتخبات اللامعات**، بيروت، الطبعة الأولى 1320هـ/ 1902م.

أوغلي، كمال الدين إحسان، **الدولة العثمانيّة، تاريخ وحضارة**، نقله إلى العربية صالح سعداوي، إستانبول، 1999م/ 1419 هـ، م2.

أوغلي، خليل ساحلي، **النقود في البلاد العربيّة في العهد العثماني من كتاب من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني**، إستانبول، 2000م.

ابن إياس، محمد بن أحمد الغوري، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1404 هـ/ 1984م.

باموك، شوكت، **التاريخ المالي للدولة العثمانيّة**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1426 هـ/ 2005 م.

البرغوثي، عبد اللطيف، **القاموس الشعبي الفلسطيني**، البيرة، مركز التراث الفلسطيني.

بيات، فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1427 هـ/2007 م.

حلاق، حسان، صباغ عباس، **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية**، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1999م.

الدباغ، مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، في ديار بيت المقدس، دار الهدى، كفر قرع، الجزء الثامن – القسم الثاني، 1991م.

دونالد كواترت، إينالجك، خليل، (محرران)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانيّة**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت، دار المدار الإسلاميّ، الطبعة الأولى 1428هـ/ 2007م.

الصاوي، أحمد السيد، **نقود مصر العثمانيّة**، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2001م.

صابان، سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيّة**، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1421هـ/2000م.

عبد المهدي، عبد الجليل، **الدارس في بيت المدارس في العصرين الأيوبي والمملوكي**، عمان، مكتبة الأقصى، 1981م.

العسلي، جميل كامل، **وثائق مقدسيّة تاريخيّة**، مجلد3، عمان، الطبعة الأولى 1989م.

العليمي، مجير الدين الحنبلي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1430هـ/ 2009م.

عوض، عبد العزيز، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**. 1864 - 1914، القاهرة.

الغزي، محمد بن محمد، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، تحقيق خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418 هـ/ 1991م.

غنايم، زهير والأشقر، محمود، **الوثائق الوقفية والإدارية للحرم الشريف**، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، 1427 هـ/ 2006 م.

النمر، إحسان، **تاريخ جبل نابلس والبلقاء**، الطبعة الثانية، 1395هـ/ 1975م.

محمود، سيد محمد، **النقود العثمانيّة، تاريخها، تطورها، مشكلاتها**، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى 2003 م.

المهتدي، عبلة، **أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني**، دار مجدلاوي، 2005م.

هنتس، فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلاميّة**، ترجمه عن الألمانية كامل العسلي، عمان، الجامعة الأردنيّة، 1970 م.

اليعقوب، محمد سليم، **ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، عمان، منشورات البنك الأهلي، الطبعة الأولى، 1999هـ/ 1591م.

رابعا: المراجع الأجنبية:

Hutteroth, Wolf-Dieter. Abdulfattah, Kamal. *Historical Geography of Palestine, Transajordan and Southern Syria in the Late 16th Century*, Erlangen 1977.